دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المحاسبة الدولية : تناسق المعايير المحاسبية في خمسة عشر دولة أوروبية
المصدر:	مجلة الدراسات المالية والمصرفية
الناشر:	الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية
مؤلف:	الأردن. المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية. مركز البحوث المالية والمصرفية(معد)
المجلد/العدد:	مج 4, ع 4
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1996
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	24 - 26
رقم MD:	503060
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المحاسبة ، المعايير المحاسبية، الدول الأوروبية ، الأسواق المالية ، التقارير المالية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/503060

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المحاسبة الدولية

تناسق المعايير المحاسبية في خمسة عشر دولة أوروبية

(International Accounting:Fifteen - Part Harmony)

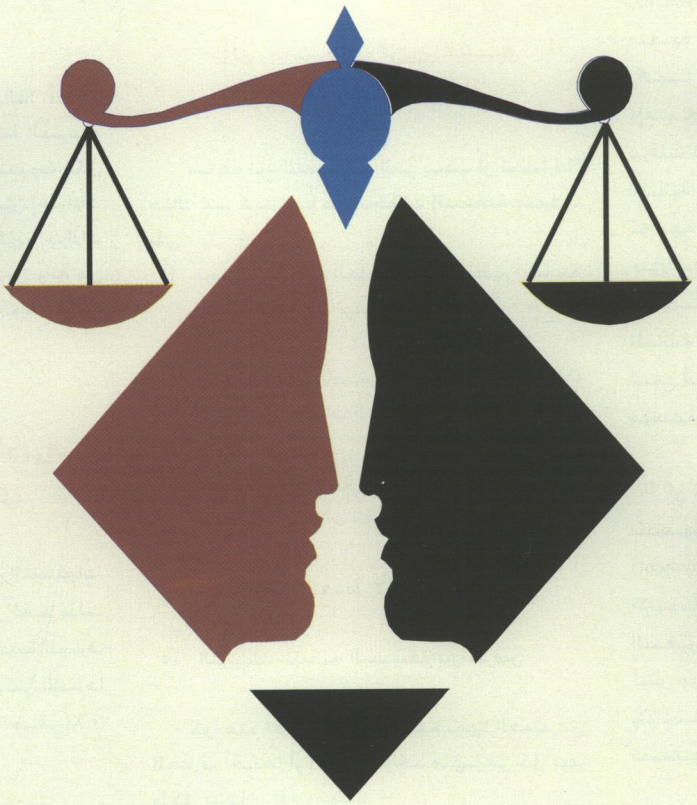

المقدمة

آن الأوان للتخلّي عن الاعتبارات الوطنية وإقامة سلطة تنظيمية لكل أوربا هدفها مراقبة المعايير المحاسبية. لقد كانت الحاجة إلى التوافق في النظم المحاسبية الدولية محل جدل لعدد من العقود. وهناك بحوث ودراسات لا حصر لها حول الموضوع الذي يكاد يندرج في جدول أعمال كل مؤتمر دولي مخصص لإعداد التقارير المالية.

ضرورة تحقيق التوافق في كيفية إعداد التقارير المالية

هناك إتفاق حول ضرورة التوافق في إعداد التقارير المالية الدولية. فأسواق رأس المال الدولية بحاجة إلى أن تكون على قدر أكبر من الفاعلية مما يتطلب نوعاً من التناسق المحاسبي الدولي. ومع ذلك، فثمة دليل ضعيف على وجود حلّ عملي تقبله أسواق رأس المال العالمية وهيئات وضع المعايير المحاسبية المحلية.

يعزى هذا الوضع، جزئياً، إلى أن الأقطار تميل إلى التعصب القومي لمعاييرها الوطنية. ومع أنها تنتقد قواعدها المحاسبية إلا أنها تعتبرها أفضل من القواعد المرعية في الدول الأخرى.

الشركات الأوربية تتطلع إلى أسواق المال الدولية

في الوقت ذاته لم تعد مصادر التمويل التقليدية للشركات في القارة الأوربية (كالمصارف والمستثمرين الأفراد) قادرة على تلبية كل احتياجات الشركات متعددة الجنسية إلى رأس المال. وبالتالي يتطلع عدد متزايد من الشركات الأوربية إلى أسواق رأس المال الدولية للحصول على التمويل اللازم. وقد أدى ذلك إلى تسهيل إقامة سوق رأسمال أوربية من خلال إجراءات مبسَّطة تستهدف تشجيع الشركات على التسجيل في أكثر من سوق واحد في الإتحاد الأوربي.

وبينما تتنافس أسواق رأس المال على اجتذاب الشركات الأجنبية الراغبة في التسجيل، تضطر الشركات إلى إعادة النظر في طرق إعداد بياناتها المالية، وبالتالي إعداد مجموعتين من البيانات المالية: إحداهما للسوق المحلية، والأخرى لسوق رأس المال الأجنبية.

معضلة المصارف التي تسعى للتسجيل في أسواق المال الأمريكية

هذه معضلة يصعب البت فيها لا سيما من قبل الشركات التي تسعى للتسجيل في سوق الأسهم الأمريكية الذي من شروطه التسجيل لدى "هيئة الأوراق والأسواق المالية" (Securities and Exchange Commission, SEC) التي تشترط، بدورها، أن تتضمن حسابات تلك الشركات بيانات تماثل، إلى حد كبير، تلك الواردة في الحسابات المُعَدَّة طبقاً للمبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة (US- Generally Accepted Accounting Principles, US-GAAP).

لقد تردد العديد من شركات الاتحاد الأوربي في السعي للتسجيل في أسواق المال الأمريكية على الرغم من حاجتها الماسة أحياناً إلى هذه الأسواق. كما هو الامر بالنسبة لشركة (Daimler-Benz) التي كانت أول شركة المانية يتم تسجيلها لدى "هيئة الأوراق والأسواق المالية الأمريكية" (SEC). وكانت البيانات المالية التي قدمتها، طبقاً للمبادىء المحاسبية الأمريكية (US-GAAP)، مثار دهشة العالم الخارجي.

وبمطابقة بيانات صافي دخل الشركة الألمانية المذكورة كما هي في ١٩٩٣/١٢/٣١، المعدّة وفق المبادىء المحاسبية الألمانية مع تلك المعدّة وفق المبادىء المحاسبية الأمريكية (US-GAAP) ظهر في البيانات الأولى ربح قدره (٦١٥) مليون مارك الماني أي ما يعادل تقريباً (٤٢٩) مليون دولار، بينما أظهرت البيانات المعدة حسب القواعد الأمريكية تكبد الشركة لخسارة قدرها (١٨٣٩) مليون مارك الماني.

وقد بَدَّد ذلك أسطورة تفوّق أساليب المحاسبة الألمانية (التي اتسمت بالحيطة والتحفظ) وأبرز الفرق الشاسع بين إعداد التقارير المالية في اثنتين من أكبر الدول الصناعية في العالم، و بالتالي الحاجة إلى إيجاد حل عملي لقضية التناسق فيما بين قواعدها المحاسبية.

ضرورة إزالة الاختلافات في المبادىء المحاسبية في دول أوربا

تعتبر هذه العملية، بالنسبة للأوربيين، ذات مرحلتين. إذ يتعيّن على المحاسبين إزالة الاختلافات في المبادىء المحاسبية القطرية ثم توحيد موقفهم لكي يستطيعون لعب دور أكثر نشاطاً في عملية التنسيق. أما الخطوة الأولى في هذا المجال فهي توجيه إهتمام كل دولة عضو في الاتحاد الأوربي بموضوع "تفاوت التقارير المالية". إذ يمكن لكل دولة أن تواصل تطبيق قواعدها المحاسبية على الشركات المحلية وأن تدرك، في الوقت ذاته، ضرورة مراعاة قواعد مختلفة من قبل الشركات التي تتعامل في الأسواق الدولية لرأس المال.

ومع أن البعض قد يرى أن هذا النهج الثنائي يتعارض مع مبدأ التناسق في القواعد المحاسبية، إلا أنه يبدو أفضل من البديل (الذي ربما يكون صعب التحقيق) القاضي بتوحيد (أوتنميط) القواعد المحاسبية. ويبدو أنه ليس من الحكمة فرض شروط غير مناسبة لإعداد التقارير على الشركات المحلية إرضاءً للشركات متعددة الجنسية التي تحاول تحقيق التوافق في المعايير الدولية أو تسهيل الاعتراف المتبادل للأسواق الدولية للأسهم، لأن هذا النهج قد يأتي بنتائج عكسية.

إذ يسمح النظام الثنائي، على المستوى القطري، بإعداد التقارير المالية المحلية طبقاً للاحتياجات المحلية ووفقاً للمفاهيم الاقتصادية الأساسية لكل دولة عضو، بينما يزيد هذا النظام من إمكانية تحقيق التوافق في المعايير الدولية على المستوى البيني للاتحاد الأوربي، بالنسبة للشركات متعددة الجنسية المسجلة.

البدائل المتاحة لمعالجة التفاوت في إعداد التقارير المالية

هناك ثلاثة خيارات لمعالجة التفاوت في إعداد التقارير المالية هي كالآتي:

١) ترك المهمة بأسرها إلى لجنة المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards Committee, IASC). فقد عقد مجلسها مؤخراً اتفاقاً مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (International Organization of Securities Commissions, IOSCO) يهدف إلى وضع مجموعة من المعايير المحاسبية الأساسية والشاملة، وذلك قبل منتصف عام ١٩٩٩. كما تهدف اللجنة والمنظمة من وراء ذلك إلى إعداد البيانات المالية وفقاً لهذه المعايير، وعلى نطاق عالمي، في مجال العرض والتسجيل عبر الحدود، كبديل للمعايير المحاسبية القطرية.

تبدو هذه الفكرة جذابة للعديد من الناس إلا أنها تبدو لغيرهم فكرة معقولة في ظاهرها محفوفة بالمخاطر في باطنها. وعلى الرغم من الإشادة بما أحرزته لجنة المعايير المحاسبية الدولية من تقدم مشروعها الذي يستهدف تحسين معاييرها، إلا أنه ما زال أمامها أن تثبت مقدرتها على إتخاذ قرارات فنية قد لا تحظى بالشعبية في مجال صياغة المعايير المتينة.

لا بد أيضاً من توضيح مفهوم التناسق مع لجنة المعايير المحاسبية الدولية. فهو يتيح، من وجهة نظر العديد من الشركات، الفرصة لاختيار القواعد المحاسبية المفضلة والتي تبدو متناسقة مع المعايير المحاسبية الدولية، بدون المراعاة الكاملة لتلك المعايير. وتعتبر مجموعة (Hoechst) مثالاً لشركة سعت في تقريرها السنوي لعام ١٩٩٤ إلى توافق تقاريرها المالية مع القواعد المحاسبية الدولية من خلال مراعاتها المحدودة لتلك القواعد. وما زال الطريق أمامها طويلاً قبل أن تدعي بأنها قد اتخذت إجراءات جادة لتحقيق التوافق الفعلي مع المعايير الدولية.

وحتى يتسنى توافق حسابات مجموعة (Hoechst) مع المعايير الدولية، قامت هذه المجموعة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي وضعتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) ما دامت تتماشى مع الخيارات التي أتاحها القانون التجاري الألماني.

ولا تراعي البيانات المالية للمجموعة لعام ١٩٩٤ بشكل كامل شروط (IASC) الخاصة بالإفصاح (الشفافية) عن المعلومات المتعلقة ببعض بنود الميزانية العمومية وكشف الدخل، لا سيما المعلومات حول التقاعد والضرائب المتأخرة، لأنها لم تكن متوافرة في حينها.

هل تعتبر حسابات مجموعة (Hoechst) متوافقة، يا ترى، مع المعايير المحاسبية الدولية؟ في غياب مراعاتها الكاملة لتلك المعايير، فإنه لا يمكن إعتبارها سوى خلطاً غير منظم للسياسات والبيانات المحاسبية المتباينة. وإذا ما أريد لـ (IASC) أن تصبح وسيلة لتحقيق التناسق في المعايير المحاسبية الدولية، فإنه من الضروري أن تعترف جميع الأطراف المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية، وأن تطبّقها تطبيقاً كاملاً (أي غير انتقائي)، كمجموعة متماسكة من المبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

٢) ترك المهمة برمَّتها للهيئات الأمريكية المعنية: تعتبر القواعد المحاسبية وشروط إعداد التقارير المالية في الولايات المتحدة أكثر شمولاً منها في أي مكان في العالم. إذ تستهدف التقارير المالية الأمريكية تحقيق أوسع انتفاع ممكن من قبل المستثمرين الحاليين والمتوقعين في المنشآت، ودائنيها، والمسؤولين عن صياغة نظمها. وهي ترتكز على القاعدة الرئيسة المتمثلة بالعرض الشامل للبيانات.

كما أن الأسلوب الأمريكي الحالي للتنسيق المحاسبي يعكس الرغبة في معالجة المعاملات المتماثلة وقيام جميع الشركات التي تساهم في أسواق رأس المال بتزويد المستفيدين بالمعلومات ذاتها إنطلاقاً من قواعد موحَّدة.

٣) الدور الأوروبي في توحيد القواعد المحاسبية: يمكن أن تلعب أوروبا دوراً أكثر فاعلية في الجدال الدائر حول التنسيق، وإلا فإنها سوف تخاطر بتفتيت أسواق رأس المال فيها، ودفع دول بمفردها وشركات إلى تكوين تحالفات مؤقتة مع الولايات المتحدة والأسواق الدولية الأخرى لرأس المال. أما موقف الاتحاد الأوربي فهو واضح، إذ لا يرغب في أن يسلك طريق الإفراط

في فرض التوحيد. هكذا تبقى مفاهيم التعادل والاعتراف المتبادل واردة في توجيهاته المتعلقة بالمحاسبة والأوراق المالية، ولا بد من التعامل معها بجدية. ومن المتعارف عليه الآن أن البيانات المالية وتفاصيل نشرات الإكتتاب العام (Public Offer Prospectuses)، وتسجيل الشركات في اسواق الأوراق المالية في أية دولة عضو، مقبولة في كل أرجاء الاتحاد الأوربي، شريطة أن تكون متماشية مع الحد الادنى للتوجيهات العريضة للاتحاد.

غير أنه ما دامت منازعات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي حول التنسيق مستمرة، فإن عدم مشاركة أوربا في الجدل حول المحاسبة الدولية سوف يتواصل أيضاً. فعوضاً عن المساهمة في وضع القواعد، يمكن أن يقتصر دور أوربا على التفاعل مع المبادرات التي تأتي من خارج مناطق نفوذها.

لتوحيد المبادىء المحاسبية الدولية منافع ومخاطر

مع أنه قد يكون لتوحيد المبادىء المحاسبية الدولية منافع محسوسة، إلا أن هناك خطورة تتمثل في احتمال إيهام البسطاء بأنه قد تم تحقيق التناسق المنشود، بينما قد يكون من المفيد إظهار الأمر على حقيقته لكي يدرك الناس وجود التباين، والتفاوت، كما هو قائم الأن. إذ يعتبر إعداد التقارير المالية، إلى حد بعيد، من نتاج البيئة التي تعمل فيها المنشأة المقدِّمة للبيانات، ومن الصعوبة بمكان تصوّر إمكانية توحيد إعداد التقارير المالية بدون توحيد نظم الضرائب، مثلاً، بسبب ما للاعتبارات الضريبية من أثر كبير على قرارات الإدارة. كما أن الاعتبارات السياسية والثقافية والبيئية كلها مُكَونات مهمة في صياغة المعايير المحاسبية الدولية.

إن أية محاولة لتوحيد إعداد التقارير المالية الدولية تتطلب تبسيط التعقيدات. بعبارة أخرى، إذا كانت المؤسسات التي تقدم التقارير تعمل في بيئات مختلفة، وتتسم إدارة نظم الضرائب فيها وتنظيمها بالتفاوت، فإن توحيد إعداد التقارير يعني معاملة بنود مختلفة وكأنها متشابهة.

إقامة سلطة تنظيمية أوربية خطوة ضرورية نحو تكامل أسواق رأس المال الأوربية

ربما كانت إقامة سلطة تنظيمية للاتحاد الأوربي الخطوة التي لا مناص منها لتكامل أسواق رأس المال الأوربية. قد يساور "هيئة الأوراق والأسواق المالية" في الولايات المتحدة القلق حول افتقار الاتحاد الأوربي لنظم ولوائح من شأنها أن تؤدي إلى تحرر أسواق رأس المال. كما قد تكون (SEC) قلقة أيضاً لأنه في غياب اللوائح المناسبة (بما في ذلك وضوح القواعد) والسلطات اللازمة لفرضها. فإن التنسيق يعني قبول الحد الادنى من القاسم المشترك.

قد يكون من الضروري استبعاد اللوائح من قانون الشركات، وإقامة هيئة تنظيمية للاتحاد الأوربي باسره لها صلاحيات كافية لفرض سلطاتها القانونية في كل دولة من دول الاتحاد. إذ يمكن أن تحكم هذه الهيئة كل المعاملات العابرة للحدود في جميع أنحاء الاتحاد الأوربي. وتنظم عدالة وشفافية (Transparency) التعامل في أسواق الأسهم ورأس المال عموماً. في الاتحاد. وتؤدي دور الهيئة المذكورة في كل دولة عضو فيه. كما سوف تتمكن من العمل مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وهيئة الأوراق والأسواق المالية (SEC) وغيرها من الجهات التنظيمية، على نطاق عالمي، في مجال البحث عن حلول دولية متناسقة تخص مشكلات الأسواق العالمية.

ما هي نتائج عجز أوربا عن العمل يداً واحدة؟ أن أكثر النتائج احتمالاً هي قبول المبادىء الأمريكية المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً كوسيلة للتنسيق، أما بصورة مباشرة أو من خلال لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC).

أنه من المؤسف حقاً أن الكبرياء الوطنية لا تسمح بالالتقاء والتعاون معاً. نحن نبدو وكأننا نحمي إنجازاتنا الوطنية، ونطوّر المعايير بمعزل عن الغير. فالوقت يمر بسرعة، ونحن نحتاج إلي قرار حاسم: هل نريد أن نكون مشاهدين أو مشاركين في عملية عولمة أسواق رأس المال؟ هل مسؤولية اتخاذ القرار تقع في أيدينا جميعاً، سواء كنا رجال أعمال، أو مصارف، أو مُشَرِّعين، أو منظمين، أم واضعي معايير، أم من أصحاب المهن المحاسبية؟

إعداد: مركز البحوث المالية والمصرفية

بترخيص خاص من:

Allister Wilson "International Accounting : Fifteen- Part Harmony": The Banker, (September, 1995), pp. 15-17.

الإختلافات الدولية في مهنة التدقيق

(International Auditing Differences)

المقدمة

هل يمكن الإعتماد على البيانات المالية لشركة ألمانية كبيرة بقدر الإعتماد على البيانات المالية لشركة أمريكية بنفس الحجم؟ يفترض المستفيدون من البيانات المالية المنشورة و المدققة من مؤسسة محاسبة دولية معروفة أن تكون المعلومات الواردة فيها نمطية وعلى مستوى رفيع. غني عن البيان .أنه يترتب على الإختلافات الدولية في أهداف التدقيق ومعاييره وممارساته تباين في طبيعة الضمانات التي يوفرها التدقيق السليم. وعلى مستخدمي تلك البيانات، بما فيهم المحاسبين، أن يدركوا هذه الإختلافات إدراكاً جيداً.

توضح هذه الدراسة بعض الاختلافات المهمة في طرق التدقيق المستقلة لحسابات الشركات المساهمة في كل من الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة. ولقد إختيرت ألمانيا والمملكة المتحدة لأغراض المقارنة مع الولايات المتحدة لأن أسواق الأسهم والأوراق المالية فيهما هي من أكبر الأسواق في العالم. كما أن إختلافات عمليات التدقيق في هاتين الدولتين والولايات المتحدة تمثل الإختلافات الدولية التي يتعين على مستخدمي البيانات الماليه أن يحيطوا فيها.

من الذي يحدد معايير التدقيق وأهدافها؟

يتأثر تطور معايير التدقيق وممارساتها في مختلف الدول بعدد من العوامل، منها طبيعة التمويل، وحجم المنشأة، وتعقيداتها، وأسواق رأس المال، والتشريعات الضريبية، والبيئة القانونية. ففي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، يقدم المساهمون اهم مصادر التمويل للشركات المساهمة وأسواق رأس المال وبالتالي تؤثر إحتياجاتهم تأثيراً كبيراً على البيانات المالية وعلى عمليات التدقيق المستقل. كما أن لهيئات القطاع الخاص تأثير ما على صياغة معايير المحاسبة والتدقيق.

أما في ألمانيا، فيقوم عدد قليل من المصارف وصناديق التقاعد الكبيرة بتزويد جزء كبير من رأسمال المنشآت. كما أن ملكية شركاتها وحقوق التصويت فيها مركزة بصورة عامة مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب على التدقيق المستقل وعلى نظام متقدم وموجه لخدمة المستثمرين وحماية مصالحهم، فيما يخص إعداد التقارير المالية. مثل هذا الوضع يؤدي إلى الحّد من تأثير مهنة المحاسبة في ألمانيا على المعايير التي تحددها أساساً التشريعات التجارية. بالمقابل، فقد لعبت مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة دوراً مهماً في تطوير معايير تدقيق الحسابات.

إنعكاسات التفاوت في البيئة الدولية على التدقيق

أدت الاختلافات الدولية في البيئات التجارية والقانونية والثقافية إلى تباين أهداف التدقيق. فأهداف التدقيق في الولايات المتحدة، (الموجهة توجهاً قوياً لمصلحة المستثمر) هي التعبير عن رأي المدقق الخارجي عما إذا كانت البيانات المالية تمثل بصورة عادلة، ومن جميع النواحي، المركز المالي للشركة، وعملياتها، وتدفقاتها المالية، وذلك طبقا للمبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. فالافتراض هنا هو أن التمثيل العادل يعني أن البيانات المالية تراعي المبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) ولا يسمح بالخروج عنها إلا في حالات نادرة.

توجد في المملكة المتحدة، كما في الولايات المتحدة، نظم أو لوائح عامة موجهة لحماية المستثمر، ولديها أيضاً تدقيق سليم وتقاليد تدقيق راسخة. كما أن المحاسبة واسعة النطاق وقائمة على أسس متينة ولقانون الشركات فيها تأثير على ممارسات التدقيق، بالمقارنة بالولايات المتحدة حيث تتركز. كما أن صياغة معايير التدقيق تتركز إلى حد بعيد بيد الجمعيات المهنية، وهي قطاع خاص.

مع أن الهدف الرئيس للتدقيق هو تكوين رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية تعكس صورة صحيحة وعادلة، فإن المدقق الخارجي في المملكة المتحدة يعبّر عن رأيه حول ما إذا كانت البيانات المالية قد اعدّت إعدادا صحيحاً وطبقا لقانون الشركات.

أما في ألمانيا، فإن للمقرضين والمساهمين الحق في الإطلاع على معلومات عن الشركة، مما يقلل